

فان طوار  
قوله بارشيه

لان سلا مسج جنازة الجسد الوصل ولم يكن عالما بالجنازة عند  
 الكتابة حتى يصير جنازة للفرد الا ان الكتابة ما فعلت من الدم فاذا  
 تلاها عاد الحكم الاصل في ذلك اذا اجتمع المكاتب ولم يتفق بحسب ثلثتها  
 من زوال المانع وان قضى عليه في كتابته ثم يحس ولو يرون بيعه فيه  
 لان نقل الحق من الرقبة الى يمينه بالفضة وهذا قول في صنفه كحل  
 وقد وجه ابو بصير قاله وكان يقول ان لا يباع فيه وان يحجر من الفضة  
 وهو قوله في لسان المانع من الدم وهو الكتاب بقاءه وفوت جنازته  
 فكما وفوت اخذت موجه للعبة كما في جنازة المدب والم الذكيات  
 ان المانع فاقبل للزوال للمردود ولم يثبت الانتفاء في الحال فتوقف  
 على الفضة او الرضا وصاوكا لجدا ليسه اذا البر في الفضة في وقت  
 الفسخ على الفضة لتردده واحتمال عوده كما هو خلاف في الدبير  
 والاسئلة ولا نهما لا يقبلان الزوال بان **قال** واقامات مولى  
 المكاتب لم ينقضي الكتاب له لا يورد في انظر الحق المكاتب اذا الكتاب  
 سببا حرة في سبب حتى المي حصه وقبل له ان المال في وقت المولى  
 على وجه لانه استحق الميراث على هذا الوجه والسبب انفق لذلك  
 في حق هذه الصفة ولا ينقض الا ان الوهنة يتكفونه في الاستيفاء  
 فان اعسفه احد الوهنة لم ينفذ عنه لانه لا يملك وهذا لان المكاتب  
 وقال ان شئ من ماله لا يملكه الا ان يملكه  
 ان لا يملكه والمالك يورثه كما قاله  
 فلهذا اذا مات المالك يورثه كما قاله  
 فلهذا اذا مات المالك يورثه كما قاله  
 فلهذا اذا مات المالك يورثه كما قاله

في الوال معصودا وذلك حتى يملكه الكتابه وانما جازها فانها اذا امتنع  
 ما من عملا واستقر الولا على مولى الدم واذا بعث في انصرها الولا ما من  
 وانتقل الولا الى مولى الدم وهذا فصل محمد فيه فينفذ ما يلابس من  
 الفضة فلهذا كان يحجر **قال** وما اذا المكاتب من الصدقات المورثة  
 ثم يحسب هو طيب الوجه لثبوت المالك فاته العبد بملكه صدقة والمولى يملكه  
 عوضا عن الضيق والبه وفيه الاشارة النبوية في حديث يروي عن  
 صدقة ولنا هدية في هذا بخلاف ما اذا ابا ح ليعق والها حتى لا يباع  
 له بشا ولا على ملكا لم يجر فلم يغير المالك فلا يطيب في نظير المنسبي  
 شرفا سيدا اذا ابا ح بغيره لا يطيب له ولو ملكه بطريقه ولو يحسب  
 الولا الى المولى فلهذا الجواب في هذا عند محمد ظاهر لان العبد يملك  
 عنده ولا يعتد به يوسف وان كان بالبحر يغيره ملكا المولى عنه لانه  
 الاخذ في نفس الصدقة وانما الخوف في فعل الاجرة كونه اذ لا لا يبيع  
 اليه ذلك ليعق من غير حاجة ولا ياتي ان يادة حرمته ولا يبيع من  
 من المولى وصار كمن التبطل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استقر  
 وقد يفي في ابد ما اخذ من الصدقة بطلب لهما في عمل هذا اذا  
 على المكاتب واستغنى بطريقه ما يبيع من الصدقة في بيع **قال** اذا  
 جاز العبد كتابه وقوله وهو لا يعلم بالجنازة ثم يحجر فانه يبيع في  
 في الوال معصودا وذلك حتى يملكه الكتابه وانما جازها فانها اذا امتنع  
 ما من عملا واستقر الولا على مولى الدم واذا بعث في انصرها الولا ما من  
 وانتقل الولا الى مولى الدم وهذا فصل محمد فيه فينفذ ما يلابس من  
 الفضة فلهذا كان يحجر **قال** وما اذا المكاتب من الصدقات المورثة  
 ثم يحسب هو طيب الوجه لثبوت المالك فاته العبد بملكه صدقة والمولى يملكه  
 عوضا عن الضيق والبه وفيه الاشارة النبوية في حديث يروي عن  
 صدقة ولنا هدية في هذا بخلاف ما اذا ابا ح ليعق والها حتى لا يباع  
 له بشا ولا على ملكا لم يجر فلم يغير المالك فلا يطيب في نظير المنسبي  
 شرفا سيدا اذا ابا ح بغيره لا يطيب له ولو ملكه بطريقه ولو يحسب  
 الولا الى المولى فلهذا الجواب في هذا عند محمد ظاهر لان العبد يملك  
 عنده ولا يعتد به يوسف وان كان بالبحر يغيره ملكا المولى عنه لانه  
 الاخذ في نفس الصدقة وانما الخوف في فعل الاجرة كونه اذ لا لا يبيع  
 اليه ذلك ليعق من غير حاجة ولا ياتي ان يادة حرمته ولا يبيع من  
 من المولى وصار كمن التبطل اذا وصل الى وطنه والفقير اذا استقر  
 وقد يفي في ابد ما اخذ من الصدقة بطلب لهما في عمل هذا اذا  
 على المكاتب واستغنى بطريقه ما يبيع من الصدقة في بيع **قال** اذا  
 جاز العبد كتابه وقوله وهو لا يعلم بالجنازة ثم يحجر فانه يبيع في

فان طوار  
قوله بارشيه  
 في الوال معصودا  
 ما من عملا  
 وانتقل الولا  
 الفضة فلهذا  
 ثم يحسب هو  
 عوضا عن الضيق  
 صدقة ولنا هدية  
 له بشا ولا على  
 شرفا سيدا  
 الولا الى المولى  
 عنده ولا يعتد  
 الاخذ في نفس  
 اليه ذلك ليعق  
 من المولى وصار  
 وقد يفي في ابد  
 على المكاتب  
 جاز العبد كتابه